

مرتبته وبرفع في الثالث وقول ان الدنيا في بقول ان عبد الصحت
له جسم ووسعت عليه في المعيشة لمصر عليه جسم اعوام لا يقد
الي الحردم وهو محمول على كذا استجاب الحج والعمرة في المدة المذكورة
والقول بوجوبه في كل خمسة اعوام احدا من ذلك حارق الاجماع
وقول ما امرنا من عملتين امتنعت حاج فقل وقول عمه في بيان
نقد الحجة مع وضع ايضا من الدين لا ترد دعوتهم الحجاج حتى يصد
وان التفتت في الحج كما التفتت في سبيل الله سبحانه في قول
من يشق حرجه احذ الناس الصوف فانه قالوا من
وقبل حرام وفعل الدين حرام اختياره قول **في هذا**
الوقت يقول ان الاستشارة ليست قر اصل العبادات بل في
وتنقلا ويؤخذ من ان الكلام بين لم يتصيف عليه الحج اما من يقين
عليه فلا يتدر له الاستشارة اذ لا فائدة فيها مع التصنيف نظير
ما يأتي في الاستشارة وظاهر صنيعه ان الاولي في الاستشارة
وليس يتغير حتى عند التعارض لان الطائفتين القول المشير
الاتي انفس منها الى النفس لعلمية خطوطها وساد حواظها
قول **ويجب على من يستشيره** الح صرح الاصحاب بان علم عيا
بجو ميم او خاطب او مخطوب وجب ذكره لمن يريد نحو شر الأوبرج
وان لم يستشرف فيما سم هنا وجوب النص ان اذ انكره الى ضروران
لم يستشرف وقول وما ينوهم الى حرمه موطوف على الهوي وكان المراد
بها انه لا يتقوله ان يستشرف عليه بامر نفوذ صلحته الى الدين حست بل
الواجب اخباره بانه نور صلحته الى الدين وحده اوضح الدين قول
ان المستشرف موقوف موجود في رواه احمد وغيره وكننا هد
حسن وقروا في ان شاء الله ان شاء الله ان شاء الله ان شاء الله
عالمون

بالوزن فيه فعله ويبنى على الخبر حتى لا يما في ما ر علي ما اذا لم يتخرج
عنده الاشارة والا وجبت قول **والدين النصيحة** هو حرمه من
الحديث الصحيح المشهور قول **التائب اذا عزم على الحق**
به العزم على كل واجب او مندوب موسوع بل ينبغي بذل الاستشارة
حتى في المباح قول **نفسه او يدوب** الخبر الصحيح من عيادة من ادم
استخارته الله تعالى ومن شفاوة بين ادم قوله اسحارة الذنوب
وهذه الاستشارة لا تقوم بالنفس الح يؤخذ من انه لا استخار في
الواجب المصنيف وهو ظاهر كما في معنى الاستشارة طلب خير الا بد بين
من الفعل الموسع لان دور المصنيف لا يتم الا حصن في اخره قول
بصلى بعض من غير التوضيح اي في غير وقت الكراهة الا حكم كما يظهر
انه لو توى بصلاة الاستشارة في غير وقتها لم يضر في وقت الكراهة ايضا
لانم اجمع في نيت صحيح ويوطر فقل بخلاف ما اذا لم يقول الاستخارة
فان وقوعها في وقت الكراهة لا ينافي في حصول الاستشارة بها ضمنا
وصحح الصنف في غير هذا الكلام بحصولها بالقرض والنقل كالطائفة
والنخب واعترضه بعض المناخرين واطار ضم وحا رعن بان المراد
حصولها حين سقوط الطلب اما حصول الشواب فلا بد من
النية نظير ما ذكره في نية المسير ونحوها مقول من غير النص
للكمال لا يخلو للاشتراط فيه وواضح ان الكلام فيمن يقدم على الشروع
في الصلاة لانه لا خاطر يستتم الا استخاره الا حينئذ فهذا هو
الذي يتدر في حصولها فعمله مفضل او نقل اخرها لو حصل
انما يحصله ملاك حرمه من مطاوعا ويشمل قوله والمفعل اكثر من
واحد والحصول على التفصيل المذكور طاهر نظير ما ذكره في
نحو المسير مع ان في حديثها التفسير بل عيون ايضا والوجه عدم
الحصول بها نظير النبي ايضا وحبر تم صل ما كفت الله كذا شفاها واكثر
منها لكن استنبطت من معنى خصمها بغيرها ولا خصم حرمه